60 سؤالًا و26 اقتراحًا بقانون .. حصاد النائب عبد الكريم الكندري في دور الانعقاد الأول

قدم النائب د.عبد الكريم الكندري خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 60 سؤالًا و26 اقتراحًا بقانون واقتراحين برغبة، وشارك في تقديم طلبات المناقشة التي تتعلق بقضية حلب، والإيداعات المليونية والقضية الإسكانية.

ويشغل الكندري منصب مقرر لجنة حقوق الإنسان ويشارك كعضو في3 لجان برلمانية هي التشريعية والمرأة والأسرة والبيئة.

الاقتراحات بقوانين

يبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب د.عبد الكريم الكندري 26 اقتراحا بقانون منها 6 اقتراحات منفردة و20 مشاركًا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

• إلغاء القانون رقم 78 لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية.

• تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة (الهيئة العامة للخبراء)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 53 لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية (يرأس الإدارة العامة للتحقيقات مدير عام وعدد من النواب ومدعين عامين أول ومدعين عامين ورؤساء تحقيق ومحققين).

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (لا يجوز بأي حال أن يبقي المقبوض عليه محجوزًا لمدة تزيد على ثمان وأربعين ساعة دون أمر كتابي من المحقّق)

• تعديل المادة 2 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (لا يجوز لعضو مجلس الأمة أثناء عضويته أن يكون عضوا في مجلس إدارة شركة.

• تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء (الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية)

• تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذ يكون التمويل برسم تكلفة لا يرتبط بقيمة التمويل لتغطية مصاريف الصندوق.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إذ تكون تبعية وحدة التحريات لبنك الكويت المركزي.

• إضافة مواد جديدة إلى المرسوم بالقانون رقم (13) لسنة 1991 في شأن الأسلحة والذخائر إذ لا تخضع عمليات استيراد أو بيع أو حيازة أو حمل الأسلحة البيضاء للترخيص اللازم للأسلحة والذخائر.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات (مركز الشركة الرئيسي أو عنوان البريد الإلكتروني أو صندوق البريد إذلا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلا إذا وزعت جميع الحصص النقدية بين الشركاء إذ يقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية.

• إضافة مادة جديدة برقم 69 مكرراً إلى الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية (إعادة ما تم تقاضيه من فوائد استبدال الراتب)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة (تنشأ بكل محافظة محكمة تسمى محكمة الأسرة ويتولى الإشراف على عمل تلك الدوائر مستشار يندبه المجلس الأعلى للقضاء)

• إضافة بند جديد برقم (عاشراً) إلى المادة (43) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة)

• تكريم شهداء الكويت.

• العقوبة البديلة عن الحبس في الجنح.

• حماية رواتب ومعاشات الكويتيين (لا يجوز إلا بقانون تعديل راتب أو معاش الموظف الكويتي)

• تنظيم وإشهار الاتحادات الطلابية.

• تثبيت أسعار البنزين (تثبت أسعار البنزين بالمقدار الذي كان عليه في 1/7/2016

• تعديل المادة (رابعة) من قانون إصدار قانون الأحداث رقم (111) لسنة 2015 (تأجيل تطبيق القانون ليعمل به ابتداء من 1 يونيو 2017)

• تعديل المادة 7 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تلتزم الحكومة بتوفير الخدمات الوقائية والإرشادية والعلاجية والتأهيلية بكافة المراكز الصحية في البلاد مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة)

• إلغاء القانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء.

• تعديل المادة 2 من القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وربات البيوت الكويتيات)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (67) لسنة 2015 في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان (يخضع الرئيس ونائبهقبل ترشيحهما إلى جلسة تقييم كفاءة ويقدم تقرير بذلك إلى رئيس مجلس الأمة.

الأسئلة

وجه النائب ود.عبد الكريم الكندري 60 سؤالًا إلى جميع الوزراء منها 10 أسئلة لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة أعداد الوافدين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء والجهات التابعة والأحكام التي صدرت ضد كل من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الإعلام والشكل القانوني لغرفة تجارة وصناعة الكويت وعدد القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية والأساس القانوني لاستحداث المسمى الوظيفي (درجة وزير) والجهات الحكومية التي أبرمت اتفاقية مع البنك الدولي لإعداد قوانين ولوائح تنفيذية لقوانين صادرة.

و القضايا التي قام بها عدد كبير من الأعضاء الفنيين والإداريين في إدارة الفتوى والتشريع ضد رئيس إدارة الفتوى والتشريع لتفرده في العمل والمخالفات الإدارية والمالية التي وردت في صحيفة استجواب وزير الإعلام السابق وعدد الحالات التي تم استقبالها في مكتب الإنماء الاجتماعي وعدد الوافدين الذين تم التعاقد معهم على بند المكافآت في إدارة الفتوى والتشريع منذ عام 2013.

وقدم 7 أسئلة لوزير المالية عن إصدار سندات دين ثنائية الشريحة بقيمة 8 مليارات دولار في أسواق الدين الدولية والأحكام الصادرة ضد الوزارة وعمل البنك الدولي في الكويت وعدد العاملين في شركة الخدمات العامة وقيام بيت التمويل الكويتي ببيع حصته في شركة الخدمات العامة لمستثمر مباشر.

ووجه 5 أسئلة لكل من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير التربية وزير التعليم العالي فسأل زير الأوقاف والبلدية عن عداد الوافدين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبلدية الكويت، وعدد قنوات تصريف مياه الأمطار وقنوات الصرف الصحي التي تصب في البحر وسبب تأخير تحويل القطعتين (3 و4) في منطقة خيطان إلى قطعتين سكنيتين بناء على قرار مجلس الوزراء.

وسأل وزير التربية والتعليم عن الأحكام الصادرة ضد الوزارة وعدد المتقدمين لاختبارات الوظائف الإشرافية للعام الدراسي الحالي 2017/2016 لكل مادة من المواد العلمية وعدم توظيف خريجي قسم التاريخ في كلية الآداب كمعلمين في الوزارة أسوة بإخوانهم الطلبة في كلية التربية قسم التاريخ.

وقدم 4 أسئلة لكل من وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة.

سأل وزير العدل وشؤون الأمة عن عدد الوافدين والمعايير التي استندت عليها الوزارة في اختيار مقار محكمة الأسرة والقيمة التفصيلية لعقود إيجار مباني محكمة الأسرة والأحكام التي صدرت ضد كل من وزارة العدل ومكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.

وسأل وزير الصحة عن عدد الوافدين في الوزارة والجهات التابعة ونتائج لجنة التحقيق في وفاة الطفل فهد عبد الله فهد المحورفي والذي توفي بمستشفى مبارك الكبير في تاريخ 17/12/2016 ونقص في بعض أنواع أدوية المضادات الحيوية.

وسأل وزير الشؤون والاقتصاد عن الأساس القانوني لمنح شركة طيران الجزيرة إعفاءات وامتيازات وتخفيضات على حساب المال العام وعدد حالات تشكيل لجان التحقيق في ظل القانون رقم 118/2013 ومقارنتها بعدد حالات تشكيل لجان التحقيق في الفترة المماثلة قبل تطبيق القانون الجديد.

وسأل وزير التجارة والشباب عن إجمالي تكلفة رواتب وأجور جميع العاملين في جهاز حماية المنافسة والأحكام التي صدرت ضد كل من وزارة التجارة والصناعة ومكتب وزير الدولة لشؤون الشباب والاتحادات التي أصدرت اللائحة الخاصة بانتقال اللاعبين بين الأندية، والمدد التي يحق بعدها للاعب الانتقال من ناديه والحقوق المترتبة على الانتقال سواء للاعب أو لناديه الأصلي.

ووجه 3 أسئلة لكل من وزير الداخلية ووزير النفط وزير الكهرباء والماء، كما وجه سؤالين لكل من وزير الدفاع ووزير الأشغال ووزير الخارجية.

إحصائية بالاعمال البرلمانية للنائب عبدالكريم الكندري

يترأس لجنة التحقيق بتجاوزات وزارة الصحة

15 سؤالا و15 اقتراحا بقانون.. حصاد النائب صلاح خورشيد في دور الانعقاد الأول

إحصائية بالاعمال البرلمانية للنائب صلاح خورشيد

قدم النائب صلاح خورشيد خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 15 سؤالا و15 اقتراحا بقانون و4 اقتراحات برغبة، وشارك في تقديم طلبين لمناقشة القضية الإسكانية.

ويترأس خورشيد لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة ويشارك كعضو في لجنتي الداخلية والدفاع والأولويات.

ووصف النائب صلاح خورشيد إنجازات دور الانعقاد الأول ب "المحدودة" ، معتبرا أن هذا أمر طبيعي في كل الفصول التشريعية.

وقال خورشيد في تصريح لشبكة الدستور الإخبارية إنه في كل أدوار الانعقاد الأولى في الفصول التشريعية يكون الإنجاز ليس بالمستوى المطلوب ، مؤكدا أن الطعون الانتخابية والاستجوابات أثرت على أداء المجلس وجعلت التركيز على الجانب الرقابي أكثر من التشريعي.

وتوقع ان يكون الإنجاز في دور الانعقاد المقبل أفضل بكثير مما كان عليه في الدور الأول ، معربا عن أسفه لعدم تعزيز الحكومة الأداء داخل المجلس من خلال تقديم مشاريع القوانين بالشكل المطلوب.

وذكر أن هناك عجزا وضحالة في تقديم الحكومة لمشاريع القوانين ، وعليها أن تحرك العجلة وتدعم دور البرلمان واللجان البرلمانية، متوقعا أن تنشط لجان التحقيق البرلمانية خلال فترة الصيف وخصوصا تلك التي حددت لها مهلة إلى بداية دور الانعقاد المقبل لإنجاز تقاريرها.

الاقتراحات بقوانين

ويبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب صلاح خورشيد 15 اقتراحا بقانون منها اقتراحان منفردان و13 اقتراحا مشاركا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المكلف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة دائمة ومتوسطة أو شديدة)

• تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 (ألفي شخص من حملة إحصاء 1965 وفئة غير محددي الجنسية وأبناء الكويتيات)

• التحصين الوقائي من المخدرات.

• الأحوال الشخصية الجعفرية.

• إضافة مواد جديدة إلى القانون رقم (97) لسنة 2015 في شأن إنشاء الهيئة العامة للرياضة (إنشاء لجنة تنسيقية تعنى بشؤون الرياضة المجتمعية والصحة الغذائية)

• تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية (انتهاء خدمة المؤمن عليها إذا كانت مدة اشتراكها في هذا التأمين لا تقل عن 25 عاماً أو بلغت سن 45 عاماً وكانت مدة اشتراكها لا تقل عن 20 عاماً)

• تعديل البند (9) من المادة (32) من المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية (بلوغ سن الخامسة والستين بالنسبة للكويتيين وغير الكويتيين ويستثنى من ذلك أئمة المساجد وخطباؤها ومؤذنوها ومغسلو الموتى والأطباء والمهن الطبية وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء هيئة التدريب بالجامعات التطبيقية الحكومية والباحثون العلميون بمعهد الكويت للأبحاث العلمية فتنتهي خدمتهم ببلوغ سن الخامسة والسبعين)

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار إذ تكون مدة أعضاء مجلس الإدارة المعينين بمرسوم ثلاث سنوات بدلا من أربع والتجديد لمرة واحد فقط.

• تعديل بعض أحكام القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وأبنائهم وزوجاتهم من غير العاملين)

• منح العسكريين المتقاعدين من ضابط الصف والأفراد معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق (منح ضباط الصف والأفراد والخفراء والعسكريين المتقاعدين بالدفاع والداخلية والحرس الوطني والإدارة العامة للإطفاء معاشًا شهريًا استثنائيًا بقيمة (300) دينار.

• إضافة مواد جديدة إلى القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي / إنشاء صندوق "ذخر».

• تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (توفير الرعاية السكنية للمرأة الكويتية المطلقة أو الأرملة وفق شروط محددة وكذلك شروط التخصيص للبيت الحكومي أو الشقة سواء لرب الأسرة أو المرأة الكويتية.

• إضافة مادة جديدة برقم (1) مكرراً إلى المرسوم بالقانون رقم (19) لسنة 2012 بشأن حماية الوحدة الوطنية (يعاقب بالحبس كل من يكفر أو يحرض على تكفير مسلم في مكان عام أو من خلال الصحف والمجلات ووسائل التواصل الاجتماعي أو الإعلام المرئي والمسموع)

• إنشاء "صندوق صباح الأحمد للجيل الحاضر».

• تنظيم جمع التبرعات

الأسئلة

وجه النائب صلاح خورشيد 15 سؤالا إلى 8 وزراء منها 4 أسئلة لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية عن السيرة الذاتية لجميع أعضاء مجلس إدارة الخطوط الجوية وتقييم المنظمة العالمية للطيران المدني الكويتي وعدد الكويتيين غير العاملين (البطالة) مع تحديد شهاداتهم وتخصصاتهم وعدد الموظفين الوافدين في الجهات الحكومية سواء تعاقد مباشر وغير مباشر وخطة الحكومة لتعديل التركيبة السكانية.

وقدم سؤالين لوزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة عن أسماء جميع أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة الذين يملكون قسائم صناعية بأسمائهم ومدى جاهزية وزارة التجارة والصناعة في تنظيم القطاع العقاري.

ووجه سؤالين الى وزير الصحة عن أسباب تأخير ترميم مركز الرميثية الصحي وهل تم رصد ميزانية لذلك الأمر وكشف بالتعاقدات بين الوزارة وشركة " التقدم التكنولوجي " خلال السنوات الخمس الماضية سواء من مناقصات أو ممارسات، ووزير الداخلية عن عدد الوافدين الذين يحملون رخص قيادة مع تحديد أعداد الحاصلين عليها باستثناء من أصل القانون مع بيان مؤهلاتهم العلمية واشتراط الوزارة موافقة الزوج لمنح زواج سفر للزوجة، ووزير المالية عن القطاعات التي تملك فيها الكويت ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار حصة (51 %) وما فوق أو حصة استراتيجية مؤثرة في الخارج وتحويل الأفراد المسجلين في صندوق المعسرين إلى صندوق الأسرة.د

ووجه سؤالا واحدا لكل من وزير النفط وزير الكهرباء والماء ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة.